مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 16 / العـدد 01 / مارس 2022 / ص ص 01 - 15
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

معوقات المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية

the obstacles to the developmental participation of Algerian women

كوثر بوبريمة
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية بالجزائر - جامعة الشلف (الجزائر) ، bouberrima@univhb-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/01 تاريخ القبول: 2021/09/17 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:
لطالما اقتصر مفهوم مشاركة المرأة على النظرة التقليدية لها في ظل الهيمنة الذكورية على المجتمع، كون مكانتها لا تتعدى الأسرة والمنزل، ومع بروز الحركات والمنظمات النسائية وهيكلتها، وازدياد وعيها المجتمعي نتيجة خروجها لعالم الشغل كإحدى مظاهر العولمة، أصبحت النظرة الحديثة لها تدعو لتفعيل دورها وأهميتها المجتمعية للمشاركة في مسعى التنمية في مختلف المجالات والقطاعات داخل الدولة، رغم مواجهتها لعديد المعوقات.
وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا لتبحث في أهم المعوقات التي واجهت المرأة بمناسبة انخراطها في المشروع المجتمعي التنموي، قد وخلصت الدراسة الى وجوب توفير الجهود اللازمة للحد من العوامل التي تحد من إسهاماتها في كل القطاعات سواء كانت جهود فردية، جماعية مجتمعية، أو دولية.
كلمات مفتاحية: المعوقات، المشاركة التنموية، التنمية، النوع الاجتماعي، المرأة الجزائرية.

ABSTRACT:
Enter The concept of women's participation has always been limited to the traditional view of them in light of male domination of society, since their status does not extend beyond the family and the home. With the emergence of women's movements and organizations and their structure, and the increase of their societal awareness as a result of their exit into the world of work as a manifestation of globalization, the modern view of them calls for activating their role and societal importance to participate in development in various fields and sectors within the state, despite facing many obstacles.
On this basis, our study came to examine the most important obstacles facing women in their involvement in the community development project. The study concluded that efforts must be made to limit the factors that limit their contributions in all sectors, whether they are individual, collective, community, or international efforts.
Keywords: Obstacles, developmental participation, development, gender, Algerian women.

1- مقدمة:

تعتبر المشاركة من أهم الموضوعات التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والإقتصاد والإدارة كما شغلت بال السياسيين، وقد نالت قضية المشاركة التنموية للمرأة إهتماما ملحوظا في السنوات القليلة الماضية مما أكسبها إعترافا بل وتأكيدا لدورها الهام؛ بوصفها مكونا رئيسيا من مكونات التنمية وإذا كان هذا التأكيد كبيرا بالنسبة لدورها على المستوى الوطني، فقد بدأ تأكيد دورها على المستوى المحلي في التزايد، فلقد أكد إعلان التقدم الإجتماعي والتنمية الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر 1969 وفي المبدأ الأول منه حق كل الناس وكل الكائنات البشرية في الحياة بكرامة وحرية والتمتع بنتائج التقدم الإجتماعي ومساهمتهم في صنعه، فلقد أكد الإعلان على المشاركة الفعالة لكل عناصر المجتمع أفرادا كانوا أو من خلال تجمعاتهم في تحديد الأهداف العامة والمشتركة للتنمية وفي إنجازها في ضوء الحريات السياسية التي جسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن على الرغم من

- المؤلف المرسل: كوثر بوبريمة

doi: 10.34118/ssj.v16i1.1828
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/1828
ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

الإعتراف الدولي والمجتمعي والتشريعي لدور المرأة ومكانتها في السياسات التنموية إلا أنه لازالت تعاني من عدة عراقيل تثبط من أداءها وإسهاماتها في مختلف المجالات

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: مما لا شك فيه أن للمرأة الجزائرية دور كبير وفعال في مختلف قطاعات المجتمع، فهي تمثل أحد ركائز التغير الإجتماعي والإقتصادي، منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، لكن بالرغم من التأكيد التشريعي والمجتمعي لذلك، نجد بعض التمثلات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، التي يعكسها حضور المرأة، يقابله مجموعة من العراقيل التي تواجهها في مسارها التنموي، خاصة فيم يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، والعادات والتقاليد المجتمعية، فكيف إذا يمكن أن تساهم المرأة الجزائرية في المشاركة التنموية في ظل حاجز من المعوقات (السياسية، الإجتماعية، الذاتية...)؟، ولمحاولة الإجابة على هذا التساؤل سوف نتطرق إلى العناصر التالية بنوع من التحليل والمناقشة .

2- محاولات التنظير للمشاركة التنموية:

نجد من خلال التراث النظري بروز عدة محاولات لتحديد طبيعة المشاركة في التنمية:

فالمحاولة الأولى؛ كانت تنظر إلى المشاركة بإعتبارها إستراتيجية تربوية علاجية من أشهر ممثلي هذه النظرة، "موري روس M.Ross " حيث يرى: أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم ومن ثم فالمشاركة إستراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطوعية في التنظيمات والجماعات؛ وفي ظل هذا يمكن الاستفادة بالخبرات الطوعية لتنمية المجتمع، فهذا فضلا عن المشاركة في إستراتيجية للسلوك فعن طريقتها يتم تعديل بل وتغيير السلوك كما كان لدى المشاركين شعور قوي بالتوحد مع الجماعة، كما يجب أن يشعر المشاركون بالفائدة من وراء المشاركة نفسها وأنها ذات جدوى لذواتهم والجماعة في آن واحد.

أما المحاولة الثانية؛ والتي ظهرت في معظم الدراسات النظرية، فتنظر إلى المشاركة بإعتبارها؛ محاولة لإعادة توزيع القدرة على أساس تقليل التفاوت بين التنظيمات والجماعات داخل المجتمع، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى مزيد من التجسد الفعلي لمبادئ الديمقراطية.

في حين جاءت المحاولة الثالثة تشوه هذا المصطلح وتفقده معناه إذ يرى أصحاب النفوذ أن عملية المشاركة ما هي إلا نتيجة للثورات والسخط العام وعدم الرضا ومن ثم فهي بمثابة حل جزئي لهذه التوترات وتلك المشاكل، وبمعنى آخر فالمشكلة عبارة عن دواء سياسي للإضطرابات أو السخط العام (حفظي، 2008، صفحة 312)، فمن خلال عدة محاولات لمفكرين وباحثين حول التنظير لمفهوم المشاركة ظهرت عدة تعاريف نذكر منها على وجه الخصوص تعريف الأمم المتحدة.

2- 1- مفهوم المشاركة في التنمية:

عرفت الأمم المتحدة مشاركة المواطنين في التنمية بأنها: "مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات إتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك مساهمة الأهالي التطوعية في البرامج ومشروعات التنمية".

يشير هذا التعريف إلى الدور الذي تلعبه مشاركة الأهالي في التنمية، بإعتبارهم أقدر الناس على تحديد المشروعات التي يحتاجها المجتمع المحلي، وقدرتهم في ترتيب الأولويات لهذه الحاجات والمشروعات وفقا لأهميتها لهم، على أن يتم ذلك من خلال منظمات المجتمع المحلي سواء في إتخاذ القرارات من طريق التعرف على إحتياجاتهم العقلية وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافهم (عبد الفتاح محمد،، 2006، صفحة 132). "إن مشاركة المواطنين قيمة إجتماعية ذات مزايا متعددة، وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي، والتنمية الناجحة لا يمكن أن تتم بدون مشاركة من مواطني المجتمع المحلي، بإعتبارهم أصحاب

المصلحة الحقيقية والمستفيدين من حدوثها، فضلا عن كونها وسيلة فعالة علاجيا وتربويا، وهي تتضمن في ثناياها المبادئ الأخرى كالمساعدة الذاتية وإكتشاف وتنمية القدرات المحلية".

معنى هذا أن المشاركة أصبحت شعارا مرفوعا مؤداه أن أعضاء الجماعة الإجتماعية مهما كبرت أو صغرت، لابد أن يشاركوا مجتمعين في صنع القرارات المتصلة بكل ما يؤثر في حياتهم إلا أن التحديات التي تواجه تطبيق هذا الشعار تتراوح بين الكيفية التي يستطيع بها الشخص أو الفرد أن يؤثر في القرارات، بالإضافة إلى الأولوية التي يضيفها هو من وجهة نظره، كما أن المقصود بالمشاركة وصورها المتعددة ومدى أهميتها مسائل لا يستطيع الباحثون حتى الآن الزعم بأنهم قد أوفوا حقها من التحديد والتعريف الدقيق، فالمشاركة تعني حق الانتخاب وحق الاستماع، وحق الشخص أن يقرر أن يكون حرا.

وللمشاركة صور متعددة، فقد تكون المشاركة سياسية ويركز هذا النمط على دراسة السلوك الإنتخابي إلا أنه مع تطور الدراسات في مجال علم الإجتماع السياسي ظهرت أشكال غير محافظة في المشاركة السياسية مثل الإحتجاج والحركات والثورات..؛ ولكن ينبغي القول أن المشاركة السياسية لا تعني مجرد السلوك الانتخابي أو الأنشطة السياسية المباشرة كعضوية الأحزاب والتصويت بل تشمل الأنشطة السياسية الغير مباشرة فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة والعضوية في المنظمات غير الحكومية (حفظي، 2008، الصفحات 43-44).

ونجد أيضا المشاركة الإجتماعي التي يتحدد مضمونها بالنشاطات المختلفة التي يتشارك فيها الفرد مع الأفراد أو المجتمعات: داخل المجتمع سواء كانت تلك المشاركة على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، فعلى المستوى الرسمي: تعني إنتماء الفرد إلى جمعية أو منظمة ما، فعضوية الفرد الفعالة في جماعة دليل على المشاركة الإجتماعية أما على المستوى الغير رسمي فإنه يقصد بها تلك الإتصالات الإجتماعية التي تتم بين أفراد جماعة أو جماعات لها التلقائية والتطوعية.

ومعنى هذا أن المشاركة التي نبتغيها والتي تعتبر فعالة لإحداث التنمية هي إسهام الإنسان المتبصر الواعي الذي يستند إلى وضوح الأهداف وتحديد الوسائل...، فالمشاركة تلعب دورا هاما في إنجاز عملية التنمية، إلا أنها تُقابل بكثير من المعوقات خصوصا من جانب بعض العاملين في أجهزة التنمية، وترجع هذه المعوقات إلى ظروف المجتمع السياسية والإقتصادية والثقافية، إلا أنه ينبغي التأكيد على ضرورة الحرص على المشاركة الشعبية وزيادة حجمها، وذلك بتأكيد ممارستها في كل عمليات التنمية وعلى أوسع نطاق ممكن (حفظي، 2008، صفحة 45).

ونجد أيضا كصورة من صور المشاركة "المشاركة التنموية للمرأة " بوجه خاص بإعتبارها عنصر فعال ومساهم بشكل كبير في المجتمع في مختلف المجالات والقطاعات داخل الدولة والتي سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي.

3- البعد التاريخي لمفهوم المشاركة التنموية للمرأة:

نجد أول محاولات التنظير للمشاركة التنموية للمرأة قد ظهرت في كتابات إنجلز فقد أشار إلى أن المرأة في المجتمعات الرأسمالية مقهورة سياسيا نتيجة إعتمادها على الرجل فضلا عن عدم ملكيتها ممتلكات خاصة، إلا أن إدارة المرأة لمتلكاتها الخاصة مع دخولها في قوة العمل وتوفيق أوضاعها المنزلية مع إحتياجاتها الإجتماعية كل هذه العوامل تؤدي بالضرورة إلى تحرير المرأة ومحو العادات الأبوية والإجتماعية مسألة عدم التساوي الجنوسي بين الرجل والمرأة.

ومع بداية حقبة التسعينات ذاع مفهوم العولمة الذي يشير في جوهره إلى ظاهرة مركبة لها أبعادها الإقتصادية، والسياسية والإتصالية، حيث شاع على المستوى السياسي المفردات الأساسية التي تتعلق بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والجندر ووضع قضايا المرأة على أجندة أولويات الحكومات بمختلف أنظمتها ورؤاها السياسية.

وللعولمة بعد تاريخي فهي ليست وليدة اليوم فحسب فإنما جذورها تمتد إلى عدة قرون ولها أبعادها المتباينة وفيما يتصل بالبعد الإجتماعي يمكن الإشارة إلى حركات إجتماعية جديدة كحركات حقوق الإنسان والمرأة والتي زاد إرتباط أعضائها متجاوزين الحدود السياسية والجغرافية للدول بإستخدام الوسائل التكنولوجية أو من خلال التفاعل في المؤتمرات الدولية، وبطبيعة الحال فإن هذه الحركات التي تنادي بحقوق المرأة تمثل الجانب الإيجابي المتفاعل من العولمة بحيث تحقق هذه الحركات التلاؤم مع إتجاهات التحول المؤسسي لهياكل الدول في بعض الدول النامية نحو التعددية السياسية بهدف مواكبة برامج العولمة في الجانب السياسي، بحيث تمثل هذه الحركات ميكانيزما دفاعيا لمواجهة أضرار العولمة بإعتبارها شر لابد من التصدي له بشتى الوسائل (عبد المعطي، 2002، صفحة 51).

كما نجد أن لإتساع نطاق التعليم بصورة متزايدة منذ القرن 19 وتطور الأوضاع العلمية والمهنية للمرأة وتعاظم مشاركة المرأة في الحياة الثقافية والأدبية كل ذلك صاحبه إزدياد في وعي المرأة بحقوقها السياسية وإقبالها على المشاركة السياسية ومع ذلك فالمرأة تنتظر ما تمنحه لها الدولة من قوانين وما ينص عليه الدستور من مبادئ ورغم هذه القوانين فإن مستوى المشاركة السياسية مازال منخفضا.

ومن ناحية أخرى ربما أضفت الحركات الوطنية والإستقلالية بعض الإلتباسات المهمة على موضوع الجندر، فقد حملت هذه الحركات عنصرا تحديديا بارزا، لكنها إلى ذلك إنساقت في رغبتها إلى التميز عن السلطة الإستعمارية الغربية، وراء التمسك بعناصر الماضي والهوية، وقد يكون هذا التناقض أحد المصادر المهمة في تحديد خصوصية علاقات الجندر وتطورها في العالم الثالث (غضوب و شكليرويب، صفحة 10)

حيث تكتسب مشاركة المرأة في السوق العربية أهمية بالغة نظرا لكون المرأة تشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمعات العربية، إذ تمثل نحو 50% من السكان وحوالي 63% من الطلاب الجامعيين، ولكنها لا تشكل في المتوسط أكثر من 29% من اليد العاملة، ويدخل تشجيع مساهمة المرأة في سوق العمل ضمن نطاق مكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان عبر ما يوفره عمل المرأة من دعم لميزانية الأسرة التي تنتمي إليها، فمثلا تشكل نسبة الأسر التي تعيلها المرأة في الجزائر حوالي 11 % بالإضافة إلى ذلك فإن مشاركة المرأة في العمل مقابل أجر تحد من حاجاتها للإتكال على الآخرين لإعالتها وتعزز ثقتها بنفسها وبإستقلاليتها وبقدرتها على إتخاذ القرارات المتعلقة بها، ولقد أحرزت الدول العربية تقدما ملموسا خلال العقود الماضية في تحسين وضع المرأة لا سيما في المجالين التعليمي والصحي (البنك الدولي، 2005، صفحة 10).

أما في الجزائر حيث كان الإستعمار شريرا بصورة مميزة، فإن التناقضات والحاجة إلى تعريف هوية وطنية، إتخذت بعد الإستقلال شكل تمييز نوعي بين نسائنا ونسائهم وبالتالي أدى هذا السلوك وهذا التركيز إلى عدم تعريف " رجالنا" وعدم الإكتراث بالمسار الذي يتجهون فيه...، وينظر إلى عوامل الطبقة والعلاقات في سوق العمل والإثنية والتوجه الجنسي، فضلا عن الخبرة الشخصية والعلاقات بالعائلة والأقران على أنها تلعب دورا كبيرا في تشكيل هويات الرجال (البنك الدولي، 2005، صفحة 10)

وعليه يمكن القول أن مشاركة المرأة في التنمية وإقتحامها وإقحامها في عدة مجالات لم يأتي من فراغ بل جاء كنتيجة لعدة عوامل دخولها سوق العمل وتشجيع كتابات المفكرين والباحثين في مختلف التخصصات على تغيير النظرة للمرأة من النظرة البدائية التقليدية التي ترى أن المرأة كائن ناقص وعائل وعبد...إلى النظرة الحديثة التي تؤكد وتنظر للمرأة بإعتبارها عنصر فعال ومساهم في المجتمع، كما نجد أيضا مساهمة العولمة ومساهمة الوعي الإجتماعي للمرأة بحقوقها وظهور عدة حركات ومنظمات نسائية والجمعيات المناهضة والمدافعة لحقوق المرأة والدفاع عن مبدأ المساواة بين الجنسين. لكن في ظل كل هذا عانت المرأة ومزال تعاني من عدة معوقات تؤثر على حجم مشاركتها التنموية نذكر منها:

4- أبرز العوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة في التنمية:

تتعدد العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة، فبعضها يؤدي إلى رفع الأفراد إلى المزيد من الإنخراط في شؤون مجتمعهم في حين يؤدي البعض الآخر إلى إحجامهم عن المشاركة. فقد أظهرت الدراسات أنه في البلدان الضالعة في الديمقراطية تسودها مشاعر اللامبالاة وربما يرجع السبب في هذه اللامبالاة إلى الإغتراب السياسي، أو عدم الثقة في القيادات السياسية أولهم وفاء النسق السياسي بحاجات الجماهير الضرورية كما تحدث اللامبالاة أيضا نظرا لغموض النسق السياسي أو لإنعدام قدرة الفرد على تحمل المسؤولية الشخصية أو لشعوره بالخوف وعدم الأمن.

كما نجد أيضا أسباب تاريخية لظاهرة الفروق عن المشاركة تتمثل في طبيعة الحكم الأجنبي والأحداث السياسية والتيارات الفكرية الوافدة التي حملت أفكارا ضد المشاركة ولا شك أن هناك حاجات أساسية للفرد إذا ما توافرت شعر الفرد بمزيد من الإنتماء والولاء ودفعه إلى مزيد من المشاركة في الأعمال المجتمعية (حفظي، 2008، الصفحات 320-321)

وعلى هذا النحو فليس هناك أدنى شك في أن عملية المشاركة تواجهها التحديات وتعوق من تحقيقها في الواقع الفعلي. فقد يشعر الفرد أن إشتراكه في السياسة فيه تهديد لحياته الخاصة، ويحدث هذا في المجتمعات التي لا تظهر فيها سيادة القانون ولا تمارس فيها ديمقراطية حقيقية، وتسودها الإعتبارات الشخصية في الحكم على الأشياء كما يشعر الفرد أيضا أن المشاركة في العمل السياسي قد يؤثر على وضعه الإجتماعي ومكانته الاجتماعية (حفظي، 2008، صفحة 323).

فدراسة المشاركة التنموية للمرأة هي في واقع الأمر دراسة لمشاركة نصف طاقات المجتمع في عملية التنمية، لأن المجتمع الذي تعطل فيه طاقات جانب كبير من أفراده عن أن توظف لتحقيق برامج التنمية هو مجتمع يحتاج من غير إبطاء إلى إستنفاذه من الدائرة المغلقة التي تتمثل في زيادة عدد السكان مع إستمرار هؤلاء السكان عبئا على محاولات التنمية بسبب أن كل منهم يستهلك أكثر مما ينتج، ويمثل وجوده قيمة منقوصة لا قيمة مضافة إلى الثروة القومية، بعكس المجتمع الذي ينجح في توظيف طاقات أكبر من أبناءه رجالا ونساء، فإنه سيكون خارج نطاق الأزمة، ويتوقع له معدلات متزايدة للنمو الإقتصادي والإجتماعي، مع كل زيادة سكانية لأنها ستمثل زيادة في عدد من يقدمون قيمة مضافة للمجتمع (سيد فهمي، 2012، الصفحات 9-10)

نذكر من بين أهم العوامل المؤثرة:

4-1- العادات والتقاليد المجتمعية:

تمثل العادات والتقاليد المجتمعية والنظرة السلبية تجاه المرأة أحد العوامل التي تعيق من مشاركتها في التنمية، حيث إقتصر النظر لدور المرأة في المنزل إلى حرمانها من المشاركة في نواحي الحياة المختلفة، ومنها ممارسة العمل، والمشاركة في الشؤون السياسية والإجتماعية، وهو الأمر الذي ينبغي معه تغيير هذه العادات والنظرة السلبية المشوهة للمرأة من خلال بيان أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية بجانب الرجل، وذلك بعقد الندوات وورشات العمل وإصدار المطبوعات وإستخدام وسائل الإعلام المؤثرة...إلخ

4-2- مستوى التعليم والتدريب:

يسهم التعليم في تغيير أوضاع المرأة بشكل عام ويضمن لها مستقبل أفضل، ويتوقف مدى إسهام المرأة في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل، حيث يزيد التعلم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل، كما أنه يرفع من نسبة مساهمتها في النشاط الإقتصادي.

4-3- الزواج المبكر:

يعتبر الزواج المبكر سببا هاما في عدم إلتحاق البنات بالتعليمين الثانوي والجامعي وفي تسرب كثيرات منهن من المدارس قبل التخرج، وأظهرت الدراسات أن زواج المراهقات لا يمنحهن الأقدمية الإجتماعية أو يزيد حقوقهن في الموارد والإمكانيات الحصول عليها فالمراهقات المتزوجات يذكرن أنهن يعانين من إنعدام الحرية والمزيد من الأعمال المنزلية، وسيطرة أزواجهن عليهن، أما إتصالاتهن الإجتماعية فقليلة، وإحتمال معرفتهن بوسائل منع الحمل الحديثة والأمراض التي تنتقل عن طريق الإتصال الجنسي أقل، ولا يحتمل أن يبحثن المسائل الجنسية مع نظيراتهن.

إن لتضافر بين الفقر ونقص التعليم والحمل المبكر يرفع وتيرة مخاطر وفيات الرضع والأمهات ومعدلات إنتشار الأمراض بين النساء والأطفال ومن شأن هذا التحالف أن بفيد إلى حد كبير ثقة المرأة بنفسها وقدرتها على بناء ممتلكات شخصية والسيطرة على الموارد (البنك الدولي، 2005، صفحة 95)

4-4- مدى مراعاة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص:

لا يمكن تفعيل دور المرأة في التنمية وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة دون إزالة كافة أشكال التمييز ضدها، الأمر الذي يتطلب أن تراعي التشريعات الوطنية مبدأ المساواة، وأن تنشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع، بحيث تتوافق الممارسة العملية مع هذا المبدأ.

4-5- البيئة التشريعية والإستراتيجية الوطنية:

تعتبر التشريعات والخطط والإستراتيجيات الوطنية هي الأدوات التي يتم العمل بواسطتها لتحقيق الأهداف التنموية، فإنه ينبغي إصدار التشريعات ووضع الخطط والإستراتيجيات الوطنية التي تمكن المرأة وتمنحها القدرة على ممارسة أدوارها المنوطة بها في المجتمع سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا.

4-6- الإرتباطات العائلية:

يزيد من تعقيد الإستقلال الإقتصادي للمرأة شبكة معقدة من العلاقات الشخصية التي تقيمها المرأة مع الوالدين والأخوة والزوج والأولاد والجيران، ففي نواحي كثيرة يتم تعليم المرأة أن خياراتها محدودة أو يمكن أن تكون محدودة بواسطة الرجل الأكثر نفوذا في المجتمع فمنذ صغر سنها قد تحرم الأسرة الإبنة من المدرسة لعدة أسباب منها الإعتقاد بأنها ليست بحاجة إلى التعلم لتكون زوجة أو ربة بيت، وكبالغة قد يتحرش بها الجيران أو ينشرون حولها الإشاعات لأنهم لا يوافقون عملها خارج المنزل، وكأرملة أو مطلقة قد يجبرها الفقر وعدم وجود خبرة عمل على العودة إلى منزل والديها حيث تصبح مرة أخرى تحت جناح أكبر رجل أو الشخص المسؤول في الأسرة (برنامج الأمم المتحدة، 2012ب).

4-7- عدم المساواة بين الجنسين:

يحدد هذا التقرير المساواة بين الجنسين بمعنى المساواة أمام القانون، المساواة في الفرص، (بما فيها المساواة في الوصول إلى الرأسمال البشري وبقية الموارد الإنتاجية التي تخول الحصول على فرص). والمساواة في التعبير (القدرة على التأثير والمساهمة في العملية التنموية).

إلا أنه يقف دون تعريف المساواة بين الجنسين على أنها مساواة في النتائج وذلك لسببين: فالأول: أن الثقافات والمجتمعات المختلفة تتبع مسارات مختلفة في سيعها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، أما السبب الثاني فهو أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب اعتبار مؤسسات النوع الإجتماعي مندمجة في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية الحالية، وأن مكانة المرأة المتميزة لا تزال بعيدة المنال ومقيدة لذا فهو يحض الرجال كالنساء على المرونة في الإختيار (البنك الدولي، 2005، صفحة

24). فعدم المساواة بين الجنسين ترتبط بالمواقف تجاه الأسس التي تقوم عليها عملية توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع وهذه العملية ذات أهمية في تحديد طبيعة العمل والمهام المنوطة بكل واحد من الزوجين وما يتبعهما من إمتيازات، مسؤوليات حقوق وواجبات، وبدلا من تقاسم الأعباء بشكل متوازن ومتكافئ حسب القدرات والمهارات دون مفاضلة بينهما، فضلا عن توزيع المكاسب والإمتيازات مادية أو رمزية ليس بالنظر إلى طبيعة المهام بحد ذاتها بل على أساس تثمين الجهد المقدم لأدائها عضليا كان أم فكريا، بدلا من ذلك تبرز عوامل اللاتكافؤ منذ المراحل الأولى من دورة الحياة من خلال عمليات التنشئة الإجتماعية حيث يتم التمييز بين الجنسين عند الإعداد للأدوار المحددة إجتماعيا وثقافيا، لذلك فإن مقاربة النوع الإجتماعي والشراكة الأسرية تهدف إلى إبراز آليات عمل الواقع كما يصيغه المجتمع ويشكله لكل من المرأة والرجل بغاية الوصول إلى تخفيف الأضرار الناجمة عن ذلك ومع أنها أضرار تلحق المرأة في المقام الأول، إلا أنها تطال المجتمع ككل في نهاية الأمر بحرمانه من جزء كبير من موارده البشرية (العياشي، 2008، صفحة 25). وعموما يمكن القول أن خطة العمل التي تبناها مؤتمر مكسيكو تؤكد على ضرورة التعاون الدولي من أجل صيانة حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق السلام والعدالة العالميين وإزالة أسباب الصراع والبؤس من العالم الحديث. إن واجب المرأة كما تنص الخطة المذكورة أن تشارك عملية إحلال السلام والعمل على تطويره وصيانته فلا يمكن للسلام أن يسود عالمنا ما لم تتحمل المرأة مسؤولياتها جنبا إلى جنب مع الرجل لذلك يجب تطوير شخصية المرأة سواء كانت إمرأة أو أُم أو عاملة أو مواطنه (سيتوح، صفحة 114).

4-8- الجنسوية:

تشير الجنسوية إلى قواعد إجتماعية راسخة وسلوكيات إجتماعية تدرس التصورات الفلسفية وتوقعات التي لها علاقات التفرقة باين لذكور والإناث، ثمة إختلاف بيولوجي بين الرجل والمرأة، وتفسر جميع الثقافات تلك الإختلافات البيولوجية المتأصلة وتحولها إلى مجموعة من التوقعات الإجتماعية حول نوع السلوكيات والأنشطة المناسبة وما هي الحقوق والموارد والسلطة التي يمتلكها كل جنس، في حين تتباين تلك التوقعات بقدر كبير بين مجتمع وآخر، فإن هناك بعض التشابهات، مثال ذلك: أن جميع المجتمعات تقريبا تعطي المسؤولية الأولى لرعاية الرضع والأطفال الصغار للنساء والفتيات، والخدمة العسكرية والدفاع الوطني للرجال.

4-9- نظرة المجتمع للمرأة:

الناس أمام المرأة اليوم فريقان أنصار لها ومعارضون، ولكنهم في الغرب غيرهم في الشرق، والفرق بينهم بعيد جدا كالفرق بين إمرأتهم وإمرأتنا، فهم في أوروبا متفقون على تعليم المرأة وتربيتها وعاملون في ذلك جميعا لتقوم بعملها كاملا في المنزل وتربية الأبناء، مع تمكينها من الحرية المدنية لإستثمار مواهبها في الأعمال الأدبية والمادية العائدة بالخير على منزلها أو على الثقافة العامة، ولتأخذ حظها أيضا في الإنتفاع بمباهج الحياة، وقد نالت مع ذلك ونال منها المجتمع الأوروبي أوفر نصيب، ثم هم يختلفون بعد ذلك في تقدمها من الرجل في الإنتاج المادي، وسيادة الدولة وتحمل أعبائها بالمساواة معه حتى لا يمتاز عليها في شيء وهذا ما تسير له اليوم في تيار قوي، فالمعارضون يرون في ذلك تضييعا لوظيفة المرأة في البيت وتثقيفها حيث تنهمك في الأعمال العمومية التي تذيب جهدها وتعمر وقتها حتى لا يبقى منه لشيء آخر، زيادة عما في ذلك من منافسة الرجل في طلب العمل (حداد، 2011، صفحة 6).

تمثلت هذه في أغلب العوامل التي تؤثر في حجم المشاركة التنموية للمرأة والتي لا يمكن التخلص منها أو تجاهلها بقدر ما وجب توفير فرص ملائمة للمرأة للمساهمة بفعالية خاصة المرأة العاملة عن طريق توفير وإتاحة لها الفرص والإمكانيات الداعمة والمحفزة لها بشكل كبير كالعمل المناسب والأجر المناسب والدور الحضانة لرعاية أطفالها...

5- مجالات المشاركة التنموية للمرأة:

تعددت صور وأشكال المشاركة التنموية للمرأة وسوف نوجزها في المجالات التالية:

5-1- المرأة وسوق العمل:

من الملاحظ أن التغير الكمي الذي أصاب مشاركة المرأة في سوق العمل لم يرافقه في الحقيقة تغير نوعي في مساهمتها بإستقراء قطاعات التشغيل نجد أنها تكاد تتركز في قطاع الخدمات وبالأخص مجالي التعليم والصحة.

إن هذه الأنماط من العمل لقوة العمل النسائية لهي في الواقع نتاج لبنية إجتماعية إقتصادية سائدة شديدة الحساسية إتجاه عمل المرأة وتنوعه، فلا يمنع عمل المرأة ولكن في أماكن مسموح بها كالتمريض والتدريس، ففي الوقت الذي يهمش دور المرأة فإنه يؤكد على إنغلاق القطاع النسائي على نفسه وبالتالي سيادة النظرة القديمة للتقسيم النوعي للعمل، فالفكر التقليدي يهدف إلى إستلاب عقائدي ليقنعها بدونيتها، حيث نجح في ذلك إلى حد كبير، كما يهدف هذا الإستلاب العقائدي بإقناع المرأة بأن عالمها هو البيت وأن الزواج والبيت هو حدود كيانه (النجار، 1985، الصفحات 161-163).

فالمجتمع العربي يطلب من المرأة العاملة أن يكون عملها جزءا منفصلا عن ذاتها، إذ عليها أن تعيش في دائرة علاقاتها الأسرية والعائلية والقرابية على النموذج التقليدي، دون أن يتسرب العمل لمواقفها وبنيتها، كما عليها أن تمارس العمل في نفس الوقت بكل أبعاده ومتطلباته الحديثة، ولكن في حقيقة الأمر مهما ظننا أن العمل ينفصل عن الشخص في فترة زمنية ما فهو من غير الممكن أن يبقى هامشيا، فالمرأة لم تعد فقط الأم والزوجة فهي موظفة وعاملة وفاعلة في قطاعات عدة.

وتشير دراسة عمر عسوس (المرأة والعمل في الجزائر) إلا أنه على الرغم من إرتفاع نسبة العمالة النسائية في الجزائر، فإن هذا الإرتفاع لا يزال ضئيلا إذا ما قورن بعدد النساء الجزائريات الهائل ويشير إلى أن المرأة الجزائرية في معظم الأحيان تباشر العمل لمدة معينة من الزمن لسد إحتياجاتها المؤقتة كتجهيز نفسها للزواج أو لمساعدة زوجها في تأثيث البيت، ثم تتقطع بمجرد زواجها أو عند الولادة لتتفرغ لأداء دورها التقليدي المتمثل في تربية الأبناء وتدبير شؤون البيت، ولذلك نجد أن عمر المرأة من أحد العوامل المهمة من حيث علاقتها بعملها، ويكاد عمل الفتاة يقتصر على فئات عمرية معينة تكون فيها المرأة إما بصدد تحضير نفسها للزواج وإما مطلقة وإما لم يسعفها الحظ في الزواج وإما أرملة (زهري حصون، 1993، الصفحات 43-50).

5-2- المرأة في الإقتصاد

إن المستوى المتدني لمشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي ناشئ عن عوامل مؤثرة على العرض والطلب بنسبة القوة العاملة النسائية.

يلاحظ وجود نمط عام يشير إلى الإرتقاء بتعليم المرأة وتخفيض معدلات خصوبتها يترافقان مع زيادة موازية في مشاركة المرأة بالقوة العاملة، ويتم تفاعل عدة آليات هنا، وغالبا بشكل متزامن، فالإنخفاض في معدلات الخصوبة يعني أن النساء يستفدن وقتا أقل في رعاية الأطفال ويتاح لهن وقت أطول للقيام بنشاطات مولدة للدخل.

أما التعليم يضاعف من إمكانية المرأة في جني المردود، مما يجعل العمل أمرا مرغوبا فيه أكثر من إستخدام الوقت في وجوه أخرى غير العمل، كما أن النساء الأفضل تعليما ينزعن إلى إنجاب عدد أقل من الأبناء (البنك الدولي، 2005، صفحة 105).

كما نجد أيضا الفجوة في الأجور والتمييز الوظيفي من حيث أثرهما في تثبيط مشاركة النساء في القوة العاملة، تم تلخيص العوامل التي تزيد مرونة النساء كعاملات وقدرتهن في الجمع بين مسؤوليات العمل والعائلة وعلى الرغم من أن العديد من هذه العوامل ذات طبيعة إقتصادية، إلا أنها في الكثير من الأحيان عبارة عن مظاهر الأساس من سلوكيات إجتماعية، ينبغي من هنا، تحليل مشاركة النساء في القوة العاملة ضمن سياقها الإجتماعي والإقتصادي ومن الضروري فهم كيفية علاقات السلطة داخل

العائلة، وإنعكاس هذه العلاقات على صنع القرار داخل العائلة وفي التأثير على العمليات الأوسع نطاقا للتغير الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع وفي أسواق العمل (البنك الدولي، 2005، صفحة 153).

كما يرجع تدني مشاركة الأنثى في القوة العاملة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير إلى أن النساء يتركن قوة العمل عندما يتزوجن وينجبن الأطفال، ويختلف هذا النمط عما هو سائد في مناطق أخرى، حيث تصل مشاركة المرأة إلى ذروتها مابين أواخر الثلاثينات وأواخر الأربعينات من العمر.

3-5- المشاركة السياسية للنساء:

سوف تكون زيادة مساهمة النساء في المعترك السياسي، السبيل إلى تحقيق التغيير، ولا يظهر نموذج النوعين التقليدي فقط في النواحي القانونية العامة. بل أيضا في التمثيل النسائي المتدني في الحياة السياسية وكل مستويات صنع القرارات العامة، وعلى الرغم من أن دولا كثيرة تمنح النساء حقوقا مساوية كمواطنات وناخبات عبر دساتيرها وقوانينها، إلا أن مشاركة النساء في السياسة وإدارة الحكم لا تزال محصورة ومحدودة للغاية.

وهناك عدة إجراءات فعالة في تحفيز التمثيل النسائي في السياسة بما فيها وضع الحصص النسبية، ولكن مسالة الحصص النسبية تعتبر معارضة شديدة وتأييدا كبيرا أيضا، ويعتبر المؤيدون أن الحصص النسبية تعوض عن العوائق الفعلية التي تمنع النساء من نيل حصصهن العادلة من المقاعد السياسية، وأن بعض التمييزات الإيجابية ليست رفاهية بل ضرورية، ويمكن معالجة الإعتراض للحصص النسبية عبر التأكد من ملء المراكز بعملية تنافسية وتشاركية، لا بالتعيين المباشر وقد تتعزز المشاركة الأكبر للنساء أيضا عبر المجتمع المدني والتحركات في القاعدة واللامركزية (البنك الدولي، 2005، الصفحات 44-45).

6- معوقات المشاركة التنموية للمرأة:

1-6- المعوقات السياسية:

تنبع المعوقات ذات الخلفية السياسية التي تواجه التنمية من مصدرين:

المصدر الأول: أن عملية التنمية تبدأ عادة بقرارات سياسية لابد من إتخاذها بشكل سريع.

المصدر الثاني: إن عملية التنمية تحتاج لقرارات تنفيذية، عملية لإدارة التنمية تقوم أساسا على مبدأ المشاركة على نطاق مما يوجب بشيء من التناقض أو الفجوة بين الإعتماد على العمل الفوقي السريع عند بناء سياسات التنمية والإعتماد في الإدارة على المشاركة في وضع قراراتها (عزام، 2010، صفحة 243)، ومن أهم المعوقات السياسية للتنمية نذكر :

الإنهيار السياسي والفساد السياسي حيث يمثل حالة مخففة مقارنة بالإنهيار السياسي، إلا أن تزايد الفساد وتفاقمه يوصل إلى الإنهيار السياسي ويأخذ الفساد السياسي أشكال متعددة تعبر بمجملها عن عجز النظام السياسي عن السيطرة على البيروقراطية وتتمثل أبرز أشكال الفساد السياسي بذلك السلوكيات السلبية التي يمكن أن تصر أو أن يقوم بها أعضاء في الأجهزة البيروقراطية المختلفة .

2-6- المعوقات الإجتماعية:

إن غالبية المعوقات الإجتماعية التي تواجه إدارة التنمية في البلدان النامية تنبع عموما من إختلاف البناء الإجتماعي والثقافي لتلك البلدان، من ذلك البناء الإجتماعي والثقافي اللازم لإنجاز عملية التنمية وتحقيق أهدافها (عزام، 2010، صفحة 251).

حيث عمل الإستعمار على خلق حالة من التنمية الثقافية في المجتمعات النامية ونجح في ذلك أدى ذلك إلى حدوث خلل في التوازن الثقافي في تلك المجتمعات، وظهور منظومة من القيم غير متوازنة أو متناسقة مع القواعد العامة للنظام الطبيعي أو

الإجتماعي لهذه البلدان مثل ظواهر الإنفصال بين الحكومات والشعوب وإتساع الفجوة بين الطرفين، صاحب ذلك معتقدات خاطئة وقيم وإتجاهات سلبية شكلت عقبات في طريق التنمية (عزام، 2010، صفحة 252).

إن من المفروض بعد زوال الإستعمار وتحقيق الإستقلال لتلك الدول وحدوث تغير واضح في الأنظمة السياسية فيها أن تخلق صور التبعية، لكل ما حصل كان العكس، كالتبعية الثقافية والإقتصادية ظلت هي السائدة، ذلك أن مجرد إعلان الإستقلال لا يكفي لتحرير الثقافة العامة وإستبدال المعتقدات والنظم والقيم و الإتجاهات، حيث ظلت هذه محملة برواسب التبعية الثقافية التي تغذيها وتدعمها التبعية الإقتصادية فتطور الدول لا يكون كاملا إلا بعد التخلص من التبعية دون الذهاب إلى حد القول بالتخلص من التأثر بالمحيط العالمي الواسع والتأثير فيه.

3-6- المعوقات الإقتصادية:

كشفت الأبحاث والدراسات المختلفة أن الكثير من المشكلات التي تواجه إدارة التنمية في الأقطار العربية هي في الواقع مشكلات ذات طابع إقتصادي إجتماعي ويمثل تخلف وسائل الإنتاج، وسيادة الكثير من العادات الإجتماعية السلبية إقتصاديا كالإنفاق التفاخري غير الرشيد من قبل المواطن والإنفاق الحكومي المظهري غير الإنتاجي وغير المبرر، كالإنفاق الكبير على تأثيث المكاتب والبنايات الحكومية ووسائل النقل وغيرها. يمثل أبرز المشكلات الإقتصادية التي تقف أمام الأجهزة الإدارية في الدولة وبالتالي تعيق عملية التطور والتنمية في بلدان العالم الثالث (عزام، 2010، صفحة 239). أضف إلى ذلك المشكلة المتمثلة في إنكماش دور الأفراد والمؤسسات الأهلية في عملية التنمية، ومن ثم تضخم دور الدولة للقيام بالوظيفة الأساسية للعملية التنموية، وإنخفاض التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تخلف واضح في الموارد المالية لعملية التنمية في الوقت الذي يعد فيه رأس مال العنصر المهم من عناصر التنمية (عزام، 2010، صفحة 146).

4-6- معوقات ثقافية:

تتمثل في وجود قيود أمام مشاركة المرأة في التنمية تفرضها عوامل مرتبطة بالعادات والتقاليد منه أولائك الذين يمارسون التمييز ضد مشاركة المرأة في المنظمات المجتمعية والشؤون العامة، وإنخفاض مكانتها وعدم الإعتراف بأهمية دورها في التنمية وخاصة المرأة الريفية مما يحول دون مشاركة نصف قوى المجتمع البشرية في التنمية. وأيضا سيطرة حضارة ذكورية ونظام أبوي على الأسرة وعلى المجتمع والذي يعطي السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة الخضوع والإستسلام. ويصور أن على الرجل أن يتولى إحتياجات ومشكلات المرأة والطفل الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من أهمية مشاركة المرأة في المنظمات المجتمعية وبالتالي في التنمية.

ونجد أيضا تأثير مجال الإعلام والذي فاق في قوة تأثيره في التنشئة الإجتماعية دور الأسرة حيث تقوم وسائل الإعلام بالتركيز على الأدوار التقليدية للمرأة (زوجة، أم، ربة بيت،...) مع إغفال شبه كامل لدورها كعاملة ومهنية ومساهمة في التنمية والعمل السياسي وصنع القرار (عبد الفتاح محمد،، 2006، صفحة 147). بالإضافة إلى نظرة المجتمع البسيطة للمرأة، حيث يربط المجتمع بالإنجاز والعجل السياسي التصورات المغلوطة، حيث يجرم المجتمع المرأة التي تمارس العمل السياسي والإجتماعي لما تتعرض له من إختلاط بالرجال، الأمر الذي يفقدها إحترام الآخرين لها.

5-6- معوقات إقتصادية:

الظروف الإقتصادية الحالية تجعل مستوى حياة الأفراد التي يعيشها السواد الأعظم من الأسر يكاد يكون على مستوى البقاء، الأمر الذي يستدعي منها بذل جهد كبير للمساهمة في ميزانية الأسرة الذي يستغرق وقت وجهد كبير لتحقيق ذلك وبالتالي

عدم توفر وقت فراغ لدى المرأة وذلك للعبء المزدوج الذي تقوم به خارج وداخل المنزل والذي لا يتيح لها الوقت والجهد الكافي للمشاركة في الحياة العامة والمنظمات الجمعية (أحمد عبادة، 2011، صفحة 124).

نجد من بين الظروف الإقتصادية الأمية، كما يعد توافر مستوى معين من التعليم ضروريا لتطور مستوى المرأة والمجتمع عنصرا أساسيا من عناصر التمكين وتفعيل مشاركتها في التنمية وفي أداء دورها كأم وربة أسرة.

6-6- العامل الثقافي:

هناك تأثير للعامل الثقافي على موقع المرأة، فهناك بعض الثقافات والعادات المحلية التي لا نثق في قدرة العمل بشكل عام، لكن العامل الثقافي ليس الأهم أو الأكثر تأثيرا بدليل حالات تجعل فيها المرأة في منافسة رجال و الفوز عليهم، مثل الإنتخابات والتي قدمت الدليل الدامغ على قدرة المرأة على مناقشة الرجال في عملية تعتريها العديد من العقبات.

فالمجتمع نفسه يتقبل الآن حضور أكبر للمرأة في الأنشطة الحيوية مثل الإعلام، التعليم، (سواء في المدارس أو في الجامعات) والجمعيات الأهلية، وعدد هام من النقابات المهنية والعمالية.

7- سيادة العناصر الرئيسية لنموذج النوع الإجتماعي التقليدي:

يشمل نموذج النوع الإجتماعي التقليدي أربع عناصر وهي:

7-1- مركزية الأسرة:

تحدد الدساتير والأديان والتشريعات والمواثيق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأسرة وليس الفرد، على أنها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، ويتفق الرجال والنساء على أن مركزية الأسرة في المجتمع هي من المقومات الثقافية الهامة، وبالنسبة إلى الرجال والنساء فإن مصلحة المجتمع تغلب على مصالح الفرد وتؤثر تأثيرا قويا في نظرة الفرد، وفي خياراته، وتوحي القيمة الكبيرة المناطة بالعائلة، أن قدرة المرأة على المجتمع بين العمل ومسؤوليات الأسرة ستكون عاملا أساسيا في زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، وسوف يحتاج هذا العامل إلى معالجته ضمن إطار السياسات الأوسع نطاقا لأنه يدني أهمية المقوم الإجتماعي والثقافي.

7-2- تنشئة الرجل كمعيل وحيد :

يعتبر الرجل في الأسرة عبر العالم، المعيل الرئيس، ورأس العائلة، لكن في الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يدون هذا الإقرار في القانون، وتشير عدة قوانين في المنطقة إلى النساء والأطفال في السياق نفسه بإعتبار أنهم بحاجة إلى الحماية، مما يوحي أن النساء لا يستطعن لا يحتجن إلى إعالة أنفسهن، وتستدعي مثل هذه الأحكام والقوانين التساؤل عن حق النساء في العمل لأن عملهن يعتبر خياريا وليس أساسيا، وعلى سبيل المثال: ينظر في أوقات البطالة العالية إلى النساء كأنهن يسلبن من الرجال الوظيفة بدلا من أن يكون لهن الحق في العمل، علاوة على ذلك، فإن النساء خارج المنزل ينظر إليهن أنهن مؤشر إلى عجز الأقارب الذكور على إعالة الأسرة، ومن شأن هذا المفهوم أن بفرض ضغطا إجتماعيا ونفسيا على الرجال إذا إشتغلت زوجاتهم خارج المنزل.

7-3- القيود الإجتماعية المفروضة على المرأة بفعل "قانون الحشمة":

ينظر إلى شرف المرأة كمركز لشرف العائلة، وسمعتها كإعتبار إجتماعي وهنا أيضا يعتبرها الرجال والنساء، على حد سواء ميزة ثقافية هامة لمجتمعات الشرق الأوسط. وشمال أفريقيا، لكن ينظر إلى الحفاظ على سمعة الأسرة بأنه من مسؤولية الرجل، من هنا، يعتبر أيضا أن من حقه التحكم في إتصال نسيبته الأنثى، زوجته أو أخته، بالعالم الخارجي (المجال العام)، بما في ذلك التحكم بقدرتها على العمل والسفر.

إن تخصيص حيز عام للرجال وحيز خاص للنساء، أمر مألوف في معظم الثقافات حول العالم، ويستخدم مفهوم "المحرم" في المجتمعات الإسلامية، علاوة على ذلك لتحديد أي نوع من أنواع التعامل مسموحا به بين الرجل والمرأة. ويحدد مفهوم المحرم

بشكل أساسي إمكانية تعامل المرأة والرجل في الأماكن العامة والخاصة، فهما يستطيعان التعامل بحرية مع بعض أقربائهما في الأماكن الخاصة، لكن التعامل مع غير القريب ،(وهو ما يخرج عن نطاق تعريف العلاقات)، سواء في المجال العام أو الخاص، خاضع لشروط تتحكم به، فالتعامل في الأماكن العامة خارج المنزل، مسموح دائما لكنه مقيد، على سبيل المثال، لا تحتاج النساء أن يضعن الحجاب في التعامل مع الأقرباء في المجال الخاص، تضع المرأة عادة حجابا في الأماكن العامة أو عند التعامل مع غير الأقرباء، وفي الدوائر حيث يلزم بالحجاب بشدة تكون المرأة مقيدة أكثر في الوصول إلى المجال العام، وتعتبر الأماكن العامة من شأن الرجال، لذلك لابد للحصول من أنأخذ بعين الإعتبار أنه ما لم يتم إضفاء قدر أكبر من صبغة النوع الإجتماعي على الأماكن العامة، ستجد النساء أن من الصعب عليهن أن يغامرن بالدخول إلى بيئة يهيمن عليها الذكور، وستظل قدرتهن على المشاركة محدودة وعندما يعتبر المجال العام غير ملائم سمعة ووجودا، فمن المرجح أن تعتزل النساء في المنزل (البنك الدولي، 2005، صفحة 160).

7-4- تفاوت السلطة في المجال:

تعامل قوانين الأسرة عبر المنطقة الرجل والمرأة معاملة مختلفة، و تنص القوانين في العديد من البلدان، على وجوب طاعة المرأة لزوجها، لأنه يعيلها، وقد تكون عدم الطاعة من الزوجة سببا كافيا للطلاق، ونتيجة لذلك يمكن أن تفقد الزوجة النفقة المالية وحضانة الأطفال، الذين يكونون في العادة من حق الوالد بعد تجاوز مرحلة الطفولة، لذلك فإن المرأة التي تتعامل مع العالم الخارجي بدون موافقة زوجها قد يكون من المجازفة (البنك الدولي، 2005، صفحة 190)

7-4-1- الجمع بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة:

يشير المعدل الكبير لتسرب المرأة من القوة العاملة عندما تتزوج وتنجب أطفالا إلى أن قدرة النساء على الجمع بين العمل والمسؤوليات الأسرية ستكون عاملا أساسيا في الإبقاء على عدد أكبر من النساء ضمن القوة العاملة.

7-4-2- إعتبارات النوع الإجتماعي:

يقصد بالنوع الإجتماعي السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور، التي ينشئها المجتمع ويتعلمها، وتحليل كل من الثقافات والفوارق البيولوجية بين الإناث والذكور إلى مجموعة من التوقعات حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر ملائمة. وحول الحقوق والموارد ومواطن القوة التي يمتلكها الذكور والإناث، النوع الإجتماعي كالعرق واللون والطبقة هو فئة إجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الإنسان في الحياة وتحدد مشاركته في المجتمع والإقتصاد. وبعض المجتمعات لا تعاني من أي هوة عرقية أو دينية، لكنها جميعا تقاسي من تباينات غير متناسقة مرتبطة بالنوع الإجتماعي، تنعكس إلى درجات مختلفة في فروق وتفاوتات، وغالبا ما تتطلب هذه البيانات وقتا كي تتغير لكنها بعيدة كل البعد عن الركود والسكون، فبمقدورها أن تتغير إستجابته للسياسات والظروف الإجتماعية والإقتصادية المتقلبة (إيمي و ارتون، 2014).

تعرفه إيمي إس.وارثون في كتابها علم إجتماع النوع:" النوع نسق من الممارسات الإجتماعية، وهذا النسق يخلق تباينات النوع ويحافظ عليها ويعمل على تنظيم علاقات اللامساواة على أساس" هذه التباينات" وفي ضوء ما سبق يتضمن النوع خلق كل من التباينات واللامساواة، وكيف تعمل هذه الممارسات الإجتماعية الأكثر أهمية في خلق التباينات واللامساواة، وكيف تعمل هذه الممارسات (إيمي و ارتون، 2014، صفحة 23).

إن هذا التعريف يشير إلى أهميته في تنظيم علاقات اللامساواة، لأن مسألة ما إذا كان التمييز بين الجنسين يؤدي بالضرورة إلى عدم المساواة بينهما تثير الكثير من الجدل، إلا أنه يمكن القول إن ما يهم الآن هو أن النوع يعد أحد مبادئ التنظيم الإجتماعي وبمثل أحد الأبعاد النقدية التي توزع عليها الموارد الاجتماعية (إيمي و ارتون، 2014، صفحة 24).

إن الأكثر أهمية؛ هي تلك الرؤية التي مفادها أن إختلافات الجنس لا تعتمد بصور كلية على الخصائص الموضوعية للكائنات البشرية، بل ينظر إليها على أنها مكونات إجتماعية وعلاوة على ذلك فإن هذا يتضمن أنه من المستحيل أن نفكر في الجنس بعيدا عن النوع، فوفقا لهذه الرؤية فإن النوع أساس للتمايزات القائمة على الجنس وليس الجنس أساسا لتمايزات قائمة على النوع (إيمي و ارتون، 2014، صفحة 32).

وعلى الجانب الآخر هذا الجدال نجد علماء الإجتماع الذين يؤكدون أن البيولوجيا تضع حدودا على ما تستطيع التأثيرات المجتمعية أن تحققه، وهذه الرؤى التي يشار إليها أحيانا من خلال منظورات علم الأحياء الإجتماعي تنظر إلى الجنس على أنه بمثابة تمايزات "حقيقية" وموضوعية يمكن تحقيقها بين كل من الذكور والإناث، والتي لها أصول في الفيسيولوجيا البشرية وعلم التشريح والوراثة، وهذه التمايزات تصبح مادة خام حيث يتكون منها النوع، وعلماء الإجتماع الذين يتبنون هذه الرؤية لا ينكرون أن النوع يشكل ما يعد علامات على فئة الجنس، إلا أن علماء الإجتماع يميزون بوضوح بين الجنس والنوع، ويرون أن الجنس بنية النوع (إيمي و ارتون، 2014، صفحة 33).

إن العالمين البيولوجي والإجتماعي يعتمدان على بعض على بعضهما البعض ويتأثر كل منهما بالآخر إذ أن الجوانب البيولوجية أو الوراثية للذكورة أو الأنوثة لا يمكن أن تفهم كشيء منفصل تماما أو مختلف عن العمليات الإجتماعية والممارسات التي تعطي معنى لهذه الخصائص وهكذا من المستحيل على نحو دقيق فصل مجال الجنس عن النوع عندما نحاول تفسير أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية (إيمي و ارتون، 2014، صفحة 34).

7-4-3- المشكلات الأسرية:

تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشكلات التي تعاني منها المرأة، فهل عمل المرأة خارج البيت لساعات طويلة لابد أن يخل بالواجبات الأسرية الملقاة على عاتقها خصوصا إذا كانت متزوجة ولديها أطفال، وواجباتها الأسرية التي تتناقض مع عملها الوظيفي كثيرة ومعقدة أهمها رعاية الأطفال وتنشئتهم الإجتماعية والإشراف عليهم وحل مشكلاتهم وإرسالهم للمدارس ومراقبة سير دراستهم وتحصيلهم العلمي عن كثب وتحفيزهم على الإجتهاد والسعي والنجاح في الإمتحانات إضافة إلى مسؤولياتها الجسام عن أداء الأعمال المنزلية كالتنظيف وغسل الملابس والطبخ وشراء حاجيات البيت وتأمينها وزيارة الاهل والأقارب والجيران وزد على ذلك واجباتها الزوجية التي تتمحور حول الإهتمام بزوجها ورعايته وسد متطلباته العاطفية وتكوين أقوى العلاقات الإجتماعية ومعه والتنسيق معه في تحمل مسؤوليات العائلة وحل مشكلاتها الآنية والمستقبلية إن وجدت أما المشكلات الأسرية التي تجابهها المرأة فهي:

7-4-4- التناقض بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية:

إن المهام الأسرية الملقاة على عاتق الزوجة تتطلب منها المزيد من الجهود المضنية وتخصيص الأوقات الطويلة والسهر على راحة الأطفال والتضحية بأوقات الفراغ والترويح، لكن واجباتها لا تقف عند حد تحمل المسؤوليات الأسرية فقط فهي مسؤولية أيضا عن الواجب الوظيفية والمهنية فعمل المرأة لساعات طويلة خارج البيت لابد أن يتعارض مع مسؤولياتها المنزلية والتعارض هذا يوقع المرأة العاملة في مشكلات التوفيق بين متطلبات عملها المنزلي ومتطلبات عملها الوظيفي بحيث لا تعرف عن أي واجبات تركز، فإن ركزت على واجباتها المنزلية وأهملت واجباتها الوظيفية فإن هذا لابد أن يعرض عملها الإنتاجي أو الخدمي للخطر أي أن إنتاجيتها تتعرض إلى الهبوط وتضطرب الخدمات التي تقدمها إلى المجتمع وتسئ علاقتها مع الإدارة والمسؤولين مما يضطرها إلى ترك العمل (حفظي، 2008، صفحة 80).

إذا ما ركزت المرأة العاملة على عملها الوظيفي وأهملت واجباتها الأسرية فإن بيتها يتعرض إلى الإضطراب وسوء الإدارة مما يترك أثره المخرب في سلوك الأطفال وسلامة تنشئتهم الإجتماعية ويسيء إلى العلاقات الزوجية بحيث تكون العائلة عرضة للتفكك والتحلل وعدم الإستقرار. إن المشكلة التي تعاني منها المرأة العاملة في الوقت الحاضر تتجسد في عدم وجود من يحل مكانها في البيت أثناء خروجها للعمل، فالزوج في الاغلب لا يساعدها في أداء الاعمال المنزلية بسبب القيم والمواقف التقليدية السائدة في المجتمع والتي لا تجند الرجال للقيام بهذه الأعمال وتتوقع من النساء تحمل أوزارها دون مساعدتهم من قبل الرجال، كما أن قلة الخدم أو إنعدامهم وضعف العلاقات القرابية دون وجود من يساعدها ويخفف عنها حملها الثقيل، وهذه الحقيقة تعرضها إلى الإرهاق والإعياء الجسدي والنفسي خصوصا وأنها مسؤولة عن تحمل أعباء أدوارها المنزلية والوظيفية في آن واحد (حفظي، 2008، صفحة 81).

7-4-5- مشكلة تربية أطفال المرأة العاملة:

وتعاني المرأة من مشكلات أسرية أخرى تتعلق بتربية الأطفال، فقضاء المرأة ساعات طويلة من العمل خارج البت يعرض الأطفال إلى سوء التربية ناهيك عن قلق المرأة على أطفالها عندما تتركهم في البيت وحدهم، وقلقها هذا لا يساعدها على التركيز على العمل المناط بها مما يسبب إنخفاض في إنتاجيتها وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها للمؤسسة أو الجهة التي تعمل فيها، إن المرأة العاملة في معظم الحالات تتعرض لمشكلة عدم وجود من يرعى أطفالها ويشرف عليهم ويلبي متطلباتهم خلال فترة خروجها إلى العمل فإن الأزواج في معظم الحالات لا يستطيعون مساعدة زوجاتهم في تحمل مسؤولية العناية بالأطفال خلال فترة خروجهن للعمل (حفظي، 2008، صفحة 81).

7-4-6- تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة:

وهناك مشكلة أسرية أخرى تتعرض لها المرأة العاملة ألا وهي مشكلة سوء توتر علاقتها الزوجية، علما أن عمل المرأة خارج البيت كما تشير الدراسات والأبحاث الإجتماعية يجلب للمرأة الإحترام والتقدير ويرفع من منزلتها الإجتماعية ويثبت أقدامها في الأسرة والمجتمع ويرفه عنها ماديا وحضاريا ويقوي معنوياتها (حفظي، 2008، صفحة 81)، ويعزز ثقتها بنفسها ويدعم إستقلاليتها وذاتيتها، ويبد أن سوء وتوتر العلاقات الزوجية يتأتيان من غياب المرأة ساعات طويلة وتعرضها للإرهاق والتعب والملل بسبب إنشغالها بأداء الواجبات الوظيفية والمنزلية في آن واحد وعدم قدرتها على تقديم العناية المطلوبة للزوج والأطفال.

7-4-7- المشكلات المهنية التي تعاني منها المرأة:

تتضمن دراسة المشكلات المهنية للمرأة العاملة ما يعترض عملا وما تعانيه من مشكلات تحول دون تحقيق قيامها بالعمل بصورة إيجابية وأهم هذه المشكلات المؤهلات الثقافية والعلمية للمرأة العاملة، وأثر التعليم في إنتاجيتها، وطبيعة مواظبتها على العمل، وعلاقة المرأة العاملة بالإدارة والمسؤولين وتعرضها للإرهاق والملل وأخير أثر ظروفها الأسرية في إنتاجيتها، إن الكشف عن هذه المؤشرات ضروري جدا لأنه يسهم في حل جانب من المشكلات الإجتماعية والحضارية التي تعاني منها المرأة العاملة، لذلك لابد لنا من التطرق إلى هذه المشكلات الخطيرة التي تؤثر على الإنتاج كما ونوعا تأثيرا سلبيا وتضر حركة المجتمع المادية وغير المادية (حفظي، 2008، صفحة 86).

7-4-8- عوامل ذاتية:

يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع المحيط، والناتج من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترات طويلة، مما يجعل المرأة تشكك في إمكانية التغير.

- عدم توفر وقت فراغ لدى المرأة، لأن الظروف الإقتصادية التي يمر بها المجتمع الآن يجعل مستوى الحياة التي يعيشها أغلب سكان المجتمع يكاد يكون على مستوى البقاء مما يستدعي منهم بذل جهد كبير، وإستغراق وقت طويل في العمل لسد إحتياجاتهم الأساسية.

8- خاتمة:

تعد المشاركة في التنمية إحدى القيم المحورية بإعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع . كما أنها إستراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التي يصفها هذا التنظيم ويتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه فهو يتطلب من الفرد المشارك أن يعدل سلوكه ويتفق مع تلك القيم والمعايير.

وتبرز أهمية مشاركة المرأة في التنمية بإعتبار النساء نصف المجتمع وينجبون النصف الآخر ويربونه فهم أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح ولذا يكون إشراكهم في عملية التنمية ورضاؤهم عما يجري بمثابة المؤشر الحساس الذي يوجه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة والوسائل الأكثر ملائمة، ومشاركة المرأة في التنمية يجعلها تدرك حجم مشكلاتها وإمكانياتها، وحقيقة الخدمات والبرامج التي وجب عليها أن تشترك فيها كما أن مشاركتها تضفي عائد على التنمية وعلى نفسها ومحيطها الأسري وعلى المجتمع ككل، في مقابل ذلك يجب توفير الجهود اللازمة للحد من العوامل التي تحدد من مشاركتها وإسهاماتها في كل القطاعات سواء كانت جهود فردية جماعية مجتمعية أو دولية، لتحقيق فعالية أكبر من مشاركتها والإستفادة من طاقاتها وإمكاناتها للنهوض بالمجتمع.

- قائمة المراجع:

إحسان حفظي. (2008). علم الاجتماع التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

إدريس عزام. (2010). مشكلات إدارة التنمية. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

إس إيبي، و ارتون. (2014). علم إجتماع النوع (المجلد ط1). (هاني خميس أحمد عبده، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للشرحة.

الدولي البنك الدولي. (2005). النوع والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النوع الإجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المرأة في المجال العام. دار سافي-البنك الدولي.

الطاهر حداد. (2011). إمرأتنا في الشريعة والمجتمع. (محمد الحداد، المترجمون) بيروت: دار الكتاب اللبناني.

باقر النجار. (1985). المرأة العربية وتحولات النظام الإجتماعي العربي– حالة المرأة العربية الخليجية. مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 4.

تضامر زهري حصون. (1993). تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عبد الباسط عبد المعطي. (2002). ، إعتماد علام،العولمة وقضايا المرأة والعمل. مصر: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، جامعة عين شمس.

عبد الكريم سيتوح. (بلا تاريخ). المرأة بعد عام المرأة. محاضرة ألقاها في الملتقى 11 للفكر الإسلامي. ورقلة.

عنصر العياشي. (2008). الأسرة في الوطن العربي، آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة. مجلة عالم الفكر، المجلد 36.

برنامج الأمم المتحدة في العراق. (2012ب). التمكين الإقتصادي للمرأة – دمج المرأة في الإقتصاد العراقي.

محمد سيد فهمي. (2012). مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

محمد عبد الفتاح محمد،. (2006). الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

مديحة أحمد عبادة. (2011). علم الإجتماع العائلي المعاصر. الإسكندرية: دار الفجر للنشر و التوزيع.

مي غضوب، و إيما شكليرويب. (بلا تاريخ). الرجولة المتخيلة الهيمنة الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث. لبنان: دار الساقي.